

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٧٧

المعقودة يوم الاثنين

١٦ أيار/مايو ١٩٩٤

الساعة ٢٣/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد غمباري (نيجيريا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد فورونتسوف
الأرجنتين السيد كارديناس
اسبانيا السيد يانيز بارنويو
باكستان السيد نياز
البرازيل السيد فالي
الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
جيبوتي السيد علهاي
رواندا السيد بيكامومباكا
الصين السيد لي جاوشنغ
عمان السيد الخصيبي
فرنسا السيد مريميه
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية السير ديفيد هناي
نيوزيلندا السيد كيتنغ
الولايات المتحدة الأمريكية السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام (S/1994/565)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-85649

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام (S/1994/565)

إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/562، رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة.

لقد طلب إجراء تصويت منفصل على الجزء بء من مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571، وما لم أسمع اعتراضاً سأطرح للتصويت أولاً الجزء بء من مشروع القرار.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأطرح للتصويت بعد ذلك بقية مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571، وما لم أسمع اعتراضاً سأأمضي على هذا النحو.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد بيكامومباكا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو وعلى الطريقة التي أدركتم بها أعمالنا والتي تستحق الإعجاب.

مما يشرفني أن أتمكن من مخاطبة هذه الهيئة الموقرة التي تتحمل عبئاً جسيماً تمثل في السهر على مصير العالم وحفظه من كوارث الحرب.

إنني أتكلّم إليكم لكي أدعوكم إلى النظر بتعمق أكبر في الأحداث المضجعة التي تفتك حالياً ببلادي رواندا. لقد عرف العديد بهذه الأحداث عند حدوثها دون أن يعرفوا الخلفية التاريخية أو الأصول أو الدوافع التي تكمن وراءها.

ومع ذلك، تساءل الكثيرون لماذا كل هذه الكراهية وكل هذه القسوة؟ وقد يرد البعض بسذاجة أنه خطأ الجيش الرواندي أو الحكومة الرواندية. إلا أن الواقع الفعلي يختلف عن ذلك وهو أكثر تعقيداً وأكثر استعصاء على الفهم من الخارج. إنه يرسخ بعمق في العقل الباطن لكل رواندي والذاكرة الجماعية لشعب بأسره.

إن المأساة الرواندية تنبع من تاريخ أمة رواندا التليد. إن الكره الذي تفجر الآن هو حصيلة ما يزيد عن أربعة قرون من السيطرة القاسية للأقلية توتسي المستبدة والمتعجرفة على الأغلبية هوتو ومن التلقين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن الحالة برواندا، والوارد في الوثيقة S/1994/565.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/1994/571، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي واسبانيا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس للتنقيحات التالية التي ستدخل على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571، في صيغته المؤقتة: ويستعاض الآن عن الفقرة ٧ من المنطوق بما يلي:

«يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً عن المرحلة المقبلة لوزع البعثة يشمل، من جملة أمور، معلومات عن تعاون الأطراف، والتقدم المحرز صوب تحقيق وقف لإطلاق النار، والموارد المتاحة، ومدة الولاية المقترحة، وذلك لإجراء استعراض آخر واتخاذ الإجراءات التي يقتضيها المجلس».

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية:

- الوثيقة S/1994/527، وهي رسالة مؤرخة ٢

أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن

من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة

لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة؛

الوثيقة S/1994/552، رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ١٩٩٤

وموجهة من الممثلين الدائمين لأوغندا والولايات

المتحدة الأمريكية إلى رئيس مجلس الأمن،

و S/1994/553، رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ وموجهة

التي تقبل القتل المنتظم للشعب؟ وما هي الديمقراطية التي يمكن أن تسمح بالتشريد القسري لأكثر من مليون نسمة؟

ولحسن الحظ تمكن الجيش والشعب الروانديان معا من وقف الغزاة المتعطشين للانتقام بالرغم من التدخل المسلح للجنود الأوغنديين بما فيهم كتيبة سيمبا السيئة الصيت التي لحق بها العار في محاولة الاستيلاء على مدينة روهينغيري في شمال غرب رواندا التي تقع على بعد ٢٥ كيلومترا فقط من الحدود مع أوغندا. واضطر الغزاة إلى التفاوض لعدم تمكنهم من تحقيق هدفهم المتمثل في الاستيلاء على السلطة في كيغالي في ما لا يقل عن ثلاثة أيام وهو الهدف الذي حدوده لأنفسهم.

وهنا أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها بلا كلل الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي والعمل الرائع الذي يقوم به ممثله الخاص في كيغالي لإعادة إحلال السلم في رواندا.

كما أود أن أشيد إشادة في محلها بالسيد على حسن معيوني رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الذي، بما عرف عنه من حكمة وبعد نظر، تمكن بوصفه ميسرا من ضمان نتيجة ناجحة لمفاوضات أروشا.

وأغتتم هذه الفرصة للتنبؤ بالجهود التي تبذلها بلا كلل منظمة الوحدة الإفريقية إذ بذلت، بعملها مع الرؤساء المتعاقبين والأمين العام جهودا دبلوماسية مكثفة لإعادة إقرار السلم في رواندا.

ونتقدم بالشكر إلى المارشال موبوتو سيسي سيكو رئيس جمهورية زائير الوسيط الأول الذي تمكن من أن يجمع بين الأعداء الأشقاء للاتفاق على وقف إطلاق النار الذي أبرم في نسيي - كينشاسا في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١.

ختاما أود أن أشكر كل المراقبين في المفاوضات الذين لم يدخروا جهدا لحمل الطرفين على توقيع اتفاق أروشا للسلم.

لقد علق شعب رواندا، ولا سيما المشردون في القتال، آمالا مشروعة على ذلك الاتفاق. وتوحد الجميع في القول: عاش السلم في رواندا.

ولكن وللأسف كم خابت آمالنا عندما حانت لحظة تنفيذ الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه بصعوبة بالغة. وأسفرت الجبهة الوطنية الرواندية، وهي الجهاز السياسي للغزاة، عن وجهها الحقيقي. فقد كانت تريد الاستيلاء على السلطة أثناء الفترة الانتقالية وبأي ثمن.

الثقافي الذي يهدف إلى الاستعباد الفكري لشعب بأكمله. بيد أن الكره والازدراء والاستعباد المفرط تؤدي لا محالة إلى الثورة.

هذا هو ما حدث في رواندا في عام ١٩٥٩ حين أطاح الهوتو بالملكية الإقطاعية وأحلوا محلها جمهورية ديمقراطية.

ولم يقبل السادة الإقطاعيون قرار التاريخ ونتيجة الانتخابات. غير أن نتيجة الاستفتاء الذي نظمته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ كانت ترقى فوق أي شك وهي: لا ملكية بعد اليوم في رواندا وإقامة جمهورية ديمقراطية. كانت تلك ولا تزال إرادة شعب رواندا.

وفضل السادة الإقطاعيون المنفى على أن يخضعوا لحكم عامة الناس السابقين، أولاد العبيد. واختاروا المنفى والثورة المضادة. وبالتالي تعين على رواندا أن تجابه في الفترة من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧ حروبا لا نهاية لها أثارها بوجه خاص أوغندا. وقد وقع العديد من الضحايا الأبرياء إما باغتيالهم مباشرة من جانب الغزاة أو بقتلهم انتقاما من قبل سكان الهوتو ضد طائفة توتسي التي ظلت في البلد.

ومرت سنوات عديدة سادها الهدوء. وقال البعض إن الكره الإثني قد خمد وإن المصالحة الوطنية قد تحققت. ونمت صداقة عميقة بين الفلاحين من طائفتي الهوتو والتوتسي وفيما بين نخب من الجانبين وتم الاحتفال بزيجات مختلطة بعضها متواضع وبعضها الآخر بأبهة كبيرة.

كان الوهم بالغا حد الكمال ولكنه لم يتعد كونه وهما. لأنه عندئذ وقع الغزو في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ الذي خطط له رؤساء أركان رئيس أوغندا يويري كاغوتا موسيفيني، والجرح الذي اعتقدنا أنه التأم عاد فانفتح من جديد.

وفقد الكثيرون أرواحهم لمجرد انتمائهم إلى طائفة هوتو. وانتحل الغزاة من الجبهة الوطنية الرواندية اسم انكوتاني أي القتل الذين لا يرتوون - وهو تعبير ينتسب إلى إحدى الميليشيات الملكية المشهورة بقسوتها في القرن التاسع عشر. وقد حطم هؤلاء كل شيء يمكن أن يرمز إلى السلطة الجمهورية - أي الطرق والجسور والعيادات والمستشفيات والمدارس وغير ذلك.

ومع ذلك فإنهم يدعون أنهم أشهروا السلاح لإعادة الديمقراطية والرخاء إلى رواندا. ما هي الديمقراطية

أنحاء البلاد وبالذات إلى العاصمة. وكان هناك ما يقرب من ٤٠٠٠ من مقاتلي الجبهة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وليس الـ ٦٠٠ مقاتل الذين قبلوا في اتفاق أروشا.

ولم يكن اغتيال رئيس دولة رواندا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، واستئناف الحرب في الوقت ذاته مجرد صدفة. فهذه الأحداث كانت جزءاً من خطة معدة بإحكام للاستيلاء على السلطة في كيغالي. وتم تنسيق تلك الخطة مع السلطات الأوغندية التي كانت قد سرحت خفية جنوداً لإتاحة إرسالهم إلى الجبهة في رواندا. وكان استئناف الأعمال القتالية من جانب الجبهة الوطنية الرواندية إلى جانب المذابح الواسعة النطاق التي تعرض لها المدنيون الهوتو، كالقشة التي قصمت ظهر البعير، وأطلقت العنان لأحقاد مكبوتة ورغبة دفينية في الانتقام.

وحدثت الكارثة في شكل حرب إثنية قاسية إلى حد يصعب تصديقه. وانفجر الحقد المكبوت لفترة طويلة والمشاعر المخزونة الناجمة عن الاستفزاز المستمر. كل هذه الأحداث، الواحد تلو الآخر، أطلقت العنان للغريزة الحيوانية لشعب يخشى أن يستعبد مرة أخرى. أهى الغريزة الحيوانية أم غريزة البقاء؟ هذا هو تفسير العنف الإثني الذي أعقب فاجعة وفاة الرئيس هابياريمانا واستئناف الحرب فوراً من جانب الجبهة الوطنية الرواندية.

وقد أدانت حكومة رواندا جميع تلك المذابح أياً كان مرتكبوها. ولا بد من تحديد مرتكبيها ومعاقبتهم. ولكن هذا ينطبق على فترة الحرب كلها، أي منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

إن الجبهة الوطنية الرواندية التي تحظى بدعم قوي من أوغندا، تحملت المسؤولية عن مقتل رئيس دولة رواندا - وهي خيانة عظيمة في أي بلد متحضر واستأنفت الحرب بصورة أشد وحشية من تلك التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وارتكبت مجازر منتظمة وانتقائية ضد المدنيين.

وقبلت الجبهة الوطنية الرواندية بلا حياة المسؤولية عن جرائمها البشعة لأنها كانت واثقة من أن بوسعها الاستمرار في تضليل العالم وإقناعه ببراءتها، ولكن هل يمكننا أن نصدق أنها بريئة؟ هل يمكننا أن نوافق على التفاوضي عن كل تلك الجرائم ببساطة بسبب حملة إعلامية لم يسبق لها مثيل للعفو عن القتلة وإعطائهم دور الأبطال؟

وفي واقع الأمر، كان يفترض بالفترة الانتقالية أن تحدد المستقبل السياسي لرواندا. وكان يتعين علينا أثناء تلك الفترة أن نعد الدستور وقوانين الانتخابات والقوانين الأخرى لإقامة النظام السياسي فيما بعد الانتخابات.

وأرادت الجبهة الوطنية الرواندية، وهي المنظمة السياسية التي تمثل الأقلية توتسي - وهي ١٠ في المائة تقريباً من سكان رواندا - أن تتمكن من الفوز بالانتخابات في المستقبل أو مجرد تجنبها عن طريق إدخال نظام الديمقراطية دون تعدد الأحزاب الغريب والعزیز على قلب رئيس أوغندا موسيفيني إلى رواندا. إلا أن نهج الجبهة الوطنية الرواندية هذا لم يتمكن من مقاومة التزام شعبنا والأحزاب السياسية بالعملية الديمقراطية التي كانت قد استهلكت بالفعل.

وكانت هذه لحظة الصدق. فقيادة الجبهة الوطنية الرواندية، بإيديولوجيتهم المحافظة المتشددة المتأصلة في صلف أسلافهم، لم يتمكنوا من قبول التناقض الذي يواجههم. وعندما عجزوا عن الإقناع بدأوا يلوحون بالتهديد - تهديدات واضحة لم يتمكن الممثل الخاص للأمين العام وحتى المجتمع الدولي من التصدي لها.

وعندئذٍ حلت اللحظة المفجعة القاسية واللاإنسانية. ففي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، اغتيل بوحشية رئيس دولة رواندا اللواء جوفينال هابياريمانا مع نظيره البوروندي، فخامة سيبريان نتارياميرا. لقد لقي رئيسا دولتين حتفهما تلك الليلة في وقت واحد، واحترقا وتحولا إلى رماد في حطام طائرتهم التي أسقطت بقذيفة أرض - جو.

"بئس المصير" قال رئيس إحدى دول المنطقة، الذي أدى دعمه غير المشروط إلى أن تجلب الجبهة الوطنية الرواندية الطامة الكبرى على رواندا. وانتهزت الجبهة الوطنية الرواندية لحظة الصدمة والحزن هذه لترسل كتائبها المعززة بجنود من جيش أوغندا النظامي إلى عاصمة رواندا وإلى جميع المواقع الأخرى للقوات المسلحة الرواندية.

مرة أخرى، كما حدث في آذار/مارس ١٩٩٢، وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، اختارت الجبهة الوطنية الرواندية أن تنتهك الاتفاق المبرم مع حكومة رواندا. ولم يكن يقال كثيراً بما فيه الكفاية ولكنه كان معروفاً بشكل عام أنه بعد توقيع اتفاق أروشا في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ مباشرة، بدأت الجبهة الوطنية الرواندية تعد العدة للحرب بتجنيد الأفراد وتهريب مقاتليها إلى جميع

إنه، أولاً وقبل كل شيء، يجب وقف الأعمال القتالية العسكرية والعنف الإثني.

إن إحدى المهام الأساسية لحكومة رواندا تتمثل في ضمان السلم والأمن لشعبها. وهذا ما جعلها، حالما تسلمت السلطة، تناشد الجبهة الوطنية الرواندية أن تقبل عرضاً بوقف إطلاق النار. واتخذت الحكومة أيضاً تدابير قوية لوقف العنف الإثني الذي كان يستشري في كل أرجاء البلاد؛ وبثت رسائل تدعو إلى السلام عبر الأثير. كما جاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة طول البلاد وعرضها لعقد اجتماعات تدعو إلى السلام.

صحيح أن أعمال القتل توقفت في الوقت الحالي في المناطق التي لا يدور فيها القتال، ولكن هذا لم يحدث في المناطق التي يستمر فيها القتال. والحقيقة أن الجبهة تجاهلت عروضاً لوقف إطلاق النار، بما فيها عروض تقدم بها الوسيط المسهل فخامة الرئيس على حسن مونيي رئيس تنزانيا.

إن الاستيلاء على السلطة بالقوة أصبح هوساً لدى الجبهة الوطنية الرواندية: فهي ترتكب مذابح منتظمة ضد الشعب وخاصة الهوتو الذي يرفضون تأييدهم. ولقد أصبحت المناطق التي تسلكوا إليها ساحات للقتل. وقد فر سكان بيومبا وكيونغو جماعات هرباً من المذابح الوحشية التي ترتكبها الجبهة. ولجأ أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ إلى تنزانيا، وكان العدد سيزداد لو لم تغلق الجبهة الجسر فوق النهر عند الحدود.

أما مصير من لم يفر فهو معروف. فقد جمعوا وذبحوا جماعياً بالبنادق الآلية أو القنابل كما هي عادة الجبهة. ويقال إن بعض مقاتلي الجبهة الوطنية يأكلون قلوب قتلاهم من الرجال ليصبحوا أشداء لا يقهرون. هل يمكن للجبهة الوطنية الرواندية أن تنفي أكثر من ٦ ملايين من الهوتو؟ بالطبع لا. ولكن كارثة ما ستحل قطعاً إذا لم تتخل الجبهة عن منطقتها الحربي، وإذا لم توافق على الدخول في حوار مع الحكومة الرواندية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الرواندي الذي تحظى بتأييده التام.

وفي وجه هذا التعنت، يتعين على المجتمع الدولي - ومجلس الأمن بصفة خاصة - أن يتحمل مسؤولياته بإرغام الجبهة على الدخول في حوار مع الحكومة من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار. إن الحكومة الرواندية مستعدة لأن تبرم على الفور اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع الجبهة. وهذا الاتفاق،

مع ذلك وحتى قبل جرائم نيسان/أبريل ١٩٩٤ كانت الجبهة الوطنية الرواندية مدانة بارتكاب جرائم بشعة لم تحرك مشاعر العالم وتجاهلتها وسائط الإعلام بلا مبالاة. وعلى سبيل المثال، قتلت الجبهة منذ بداية الحرب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في حي بيومبا في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠؛ وأكثر من ١٥٠ ٠٠٠ في روهنجيري وبيومبا في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٣، وقرابة ١ ٠٠٠ شخص بعد توقيع اتفاق أروشا، منهم حوالي ٢٠ شخصاً في كينهيرو و ٢٠ شخصاً في موتورا وعدداً آخر في المنطقة المجردة من السلاح.

وفي الآونة الأخيرة، وبعد اغتيال الرئيس هابياريمانا قامت الجبهة الوطنية الرواندية بلا رحمة بذبح الفلاحين الهوتو في شمال البلاد وفي كيونغو. لقد لاقى الآلاف حتفهم، وغرقت عدة مناطق من العاصمة في الأحزان على أيدي الجبهة التي قتلت بلا شفقة الرجال والنساء والأطفال والشيوخ لمجرد انتمائهم إلى الهوتو ومعارضتهم لمخططاتها في الهيمنة. والآن أرغم شعب رواندا على النزوح إلى المنفى دون أي أمل في العودة لأن الجبهة الوطنية الرواندية تعد العدة لتدمير كل ما كان يملك. بل الواقع أن رئيس الجبهة نفسه أعطى الأمر بالزحف على العاصمة قائلًا إن الرجال والحيوانات الصغار والكبار ينبغي أن يخلوا الطريق وإلا تعرضوا للقتل. أين سيذهب هؤلاء الرجال والحيوانات؟ ألم يقل بعض قادة الجبهة في بداية الحرب إن الهوتو ينبغي أن يذهبوا إلى المنفى لما لا يقل عن ٢٠ سنة، وأن يتركوا البلاد للتوتسي؟

ليس هذا هو الحل. إن حل مأساة رواندا لا يتمثل في فرض المنفى على الهوتو الذين يشكلون ٩٠ في المائة من السكان. ولا يتمثل الحل في السماح للأقلية التوتسي - ١٠ في المائة من السكان - بأن تستولي على السلطة. لا بد من فهم مشكلة رواندا حتى يتسنى اقتلاعها من جذورها. لقد قام شعب رواندا بثورة اجتماعية في عام ١٩٥٩ ضد السلطة الاستبدادية للأقلية التوتسي والنير الإقطاعي الذي كان يكتم انفساه. ولا يمكن لشعب، مهما كان طيعاً، أن يقبل الاستعباد مرة أخرى.

إن ما يحتاجه شعب رواندا الآن هو السلام عن طريق إنهاء الحرب وعن طريق المصالحة الوطنية. وهذا يعني أنه لا بد من حوار صريح بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية. ومن نافلة القول

الدفاع عن النفس. ولهذا ينبغي النظر في فرض الحظر على المعتدي عندما ينظر في مسألة العدوان الأوغندي على رواندا.

لا يوجد ما هو أكثر تعباً من الحرب من شعب رواندا، ولا يوجد ما هو أشد توقفاً إلى الحرية والديمقراطية من هذا الشعب الذي عانى طيلة أربع سنوات تقريباً من حرب فرضت علينا من الخارج. ومن أجل إغاثة هذا الشعب البائس ولبناء مستقبل أفضل تلتزم حكومة رواندا باستئناف حوار مع الجبهة الوطنية الرواندية وتصر على هذا الاستئناف على أساس اتفاق آروشا للسلم، الذي يعتبر منطلقاً للتوصل إلى سلام دائم ومصالحة وطنية.

وفي هذا الصدد، سيواصل المجتمع الدولي القيام بدور مركزي، سواء على مستوى الاتفاق وضمن التقيد به أو على مستوى المساعدة الإنسانية والتعمير الوطني. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد خالص شكر حكومة رواندا لكل البلدان الصديقة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة، التي بذلت قصارى جهدها لمساعدة شعب رواندا على استعادة السلم مرة أخرى وهي البلدان التي لم تأل جهداً، مخاطرة بأرواحها، للتخفيف من معاناة العديد من المشردين بسبب الحرب. وأود هنا أن أشيد إشادة خاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر التي رأت من الضروري أن تبقى مع شعب رواندا. وإنني أقول لها شكراً، وأحثها على البقاء لمواصلة بذل المزيد لأن احتياجاتنا هائلة، إذ نواجه أكثر من مليوني نسمة على طريق النفي بسبب هذه الحرب المجنونة السخيفة.

هذه هي رسالة شعب رواندا، الذي مزقته المعاناة، والذي يرغب في السلام والمصالحة الوطنية، ويرفض الحرب والاستعباد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، لقد سبق لوفد بلادي أن أعرب لك عن التهنية لتوليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر في المشاورات غير الرسمية، ونؤكد لكم تعاون وفدي بالكامل معكم ودعمه لكم من أجل تيسير مهمتكم.

بضمان المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة، ينبغي أن يتيح للجيشين العودة إلى المواقع التي كانا يحتلانها قبل ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

وبالإضافة إلى ذلك، إن كتيبة الجبهة الوطنية الرواندية التي كانت مرابطة في كيغالي من أجل حماية قادتها يجب ألا يعاد تشكيلها. ويرجع هذا لسبب واحد، هو أن قادتها قد عادوا إلى موليندي، مقر نكوتاني؛ ولسبب آخر، وهو أنه تبين أن الكتيبة شاركت في الحرب وفي ذبح المدنيين في مدينة كيغالي.

تؤمن الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لضمان احترام وقف إطلاق النار يتمثل في وضع قوة عازلة دولية في رواندا تتألف من قوات بلدان محايدة حق دون مشاركة البلدان المجاورة لرواندا. ويمكن تشكيل هذه القوة بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتعزيز وسائلها. وتؤمن الحكومة الرواندية بأن مجلس الأمن ينبغي أن ينظر بجدية في هذا النهج المتمثل في إنشاء هذه القوة العازلة. وترحب الحكومة الرواندية مع ذلك بتوافق الآراء الذي حقق على نقاط معينة تتصل بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى تتمكن من المساهمة في ضمان سلامة وحماية السكان المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية.

والحكومة الرواندية مقتنعة بأن وقف إطلاق النار لن يحظى بالاحترام ولن يحسم الصراع الرواندي إلا إذا توقفت أوغندا عن العدوان على رواندا وتوقفت عن مد الجبهة بالمعدات والقوات. وينبغي أن يضمن مجلس الأمن ذلك.

وقد قدمت الحكومة الرواندية في هذا الصدد إلى مجلس الأمن وثائق تبين بوضوح تورط أوغندا في الصراع الرواندي. ومن أجل أن يحال مرة واحدة ودائماً دون استمرار ذلك البلد في زعزعة استقرار رواندا وبلدان المنطقة الأخرى من الملح فرض حظر على توريد الأسلحة إليه. ويجب فرض حظر عسكري على أوغندا لا على رواندا. لا ينبغي أن يعاقب الضحية ولكن المعتدي. وسيعادل الحظر ضد رواندا دعماً مباشراً لعدوان أوغندا. وستواصل الجبهة الوطنية الرواندية الحصول على أسلحتها وارتكاب مجازرها ضد السكان المدنيين حتى تتولى السلطة بالقوة. ولكن أي غرض نبيل يخدمه تولي السلطة بإرادة الشعب الرواندي. إن فرض الحظر على رواندا من شأنه أن يعني انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمن مبدأ

تلك البعثة وتوسيعها لتمكينها من الإسهام في أمن وحماية المدنيين في رواندا وتأمين توزيع مؤن الإغاثة وعمليات الإغاثة الإنسانية.

وإذ نعتقد أن فكرة حظر إمدادات الأسلحة أو تقديم أية مساعدات عسكرية لم تؤت بنتائجها المرضية المتوقعة في هذه المرحلة أو في المنظور القريب، فإننا نؤيد هذا المسعى ونعتبره خطوة هامة في الاتجاه السليم للحد من تفاقم الصراع واستشرائه. وبالنظر إلى ما تقدم سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار ككل وسنصوت أيضا لصالح الجزء بـ منه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد نياز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمصدر اعتزاز كبير لوفد بلدي أن يراكم، وأنتم ممثل بلد شقيق غير منحاز، تتراأسون شؤون مجلس الأمن بهذا القدر من الثقة بالنفس والمقدرة. ووفد باكستان سيواصل تقديم دعمه الثابت لكم.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمهارة والتفاني اللذين أدار بهما الممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير كولين كيتنغ، مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل.

بعد العنف المروع والشنيع وأعمال القتل التي اندلعت في رواندا عقب الوفاة المأساوية لرئيسي رواندا وبوروندي في تحطم طائرة بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تمثلت ردة فعل مجلس الأمن في خفض قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ذلك البلد. وهكذا، لم يكن من السهل على الإطلاق التوصل إلى مشروع القرار المعروض علينا الذي يتوخى توسيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لتبلغ ٥٠٠ جندي.

ويحدونا خالص الأمل في أن يتم تقديم ووزع عناصر القوة في مناطق عملها خلال أيام. فالمذبحة الدائرة في رواندا والكابوس الإنساني الذي تحول إليه هذا البلد، لا يتحملان أي تأخير. ومع ذلك، في الوقت نفسه، نشاهد أيضا الأطراف احترام الدعوات الدولية المطالبة بضبط النفس وتحكيم العقل. ولا شك في أنه بدون تعاون الأطراف المتحاربة، فضلا عن شعب

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للممثل الدائم لنيوزيلندا على الأسلوب الذي ترأس به أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

فيما يتعلق بالبند قيد المناقشة، لقد سبق لوفد بلادي أن أعرب عن أسفه الشديد للحادث المفجع الذي أودى بحياة رئيسين أفريقيين، أي رئيسي رواندا وبوروندي في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وما أعقب ذلك من تيار عارم من القتال والمذابح الوحشية التي لا تزال مستمرة على نطاق واسع حتى اليوم.

ورغم الجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والقائد الميداني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول الجوار في مساعيها للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فإن هذه الجهود لم تسفر للأسف عن أية نتيجة حتى الآن.

ونود أن نؤكد في هذا المجال أن المسؤولية الأساسية لإرساء السلم في رواندا تقع على عاتق الروانديين أنفسهم. وبالتالي نرى ضرورة أن تبدي الأطراف الرواندية المتنازعة إرادة سياسية ورغبة صادقة في التوصل إلى وقف إطلاق النار ومواصلة الحوار من أجل تنفيذ اتفاق آروشا للسلم الذي لا يزال يمثل الإطار الأنسب لحل النزاع القائم في رواندا.

إن الأزمة الراهنة، التي هي بحق مأساة إنسانية، نجم عنها للأسف مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء من بينهم نساء وشيوخ وأطفال. وتشريد لعدد كبير من السكان ناهيك عن الهجرة الجماعية للاجئين إلى البلدان المجاورة. لذلك يرى وفد بلادي أن أكثر التدابير إلحاحا التي ينبغي اتخاذها في هذه المرحلة تقديم جميع أشكال المساعدة الإنسانية الملحة وخاصة الأغذية والرعاية الطبية إلى جميع النازحين والمشردين وغيرهم من ذوي الحاجة في رواندا.

ويؤكد وفدي أيضا على أهمية التنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية وضرورة ضمان التعاون من طرفي النزاع في جعل مطار كيغالي منطقة محايدة ومطارا مفتوحا في جميع الأوقات للإغاثة الإنسانية.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ما فتئت تبذل جهودا مضيئة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، بغية مساعدة الشعب الرواندي خلال أزمته. وعلى الرغم من ترددنا في زج قوات حفظ السلم في المنازعات الداخلية وبالنظر إلى رغبتنا في أن نرى البعثة وهي تحقق نجاحا أكبر فإننا نؤيد تعديل ولاية

في فترة زمنية قصيرة في عصرنا. أما الجهود المشتركة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، والدول المحيطة ومنظومة الأمم المتحدة بغية توفير الإغاثة الإنسانية فهي تعجز عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة الناجمة عن هذه الكارثة. فهي تشكل بوضوح، كما يشير إليه مشروع القرار المعروض علينا، تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة التي يجب التصدي للحالة فيها.

إن مذكرة الأمين العام المؤرخة ٩ أيار/مايو تبرز الحالة المتدهورة بسرعة في رواندا، والتي قال إنه يتحتم وقفها. إن القتال الشديد مقرونا بالآثار الناجمة عن الجفاف الخطير أدى إلى نقص في الأغذية بلغ حد الكارثة، بالإضافة إلى الآثار الأخرى المترتبة على الحرب. ويوصي الأمين العام بحق، ارتكازا على مجموعة من الافتراضات، بإعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتعديل يهدف إلى زيادة عدد أفرادها. ومع ذلك، فإن مشروع القرار المعروض علينا يعالج هذا المطلب على نحو جزئي فقط، على أمل أن ينظر في الازدحام العام بعد وقت قصير من التقرير التالي للأمين العام.

وريشما يتم ذلك، يتمثل عمل الأمم المتحدة في تجنب الأبرياء من الأذى وحمايتهم خلال هذه العملية، بينما يتم الرد بقوة فقط على الهجمات المباشرة التي تتعرض لها بنفسها أو التي تتعرض لها جهود الإغاثة. ولن تأذن الولاية باستعمال القوة من أجل وقف المذابح الإثنية وإراقة الدماء.

ويود وفد بلدي أن يوافق على هذا السيناريو، ولكنه في الحقيقة، يجد من الصعب القبول به. إننا نعتقد أن الأطراف المتحاربة مصممة على مواصلة الأعمال العدائية حتى ينهار خصمها وتنهار قدراته معه. ويبدو في الوقت الراهن أن بلوغ هذا الأمر قد يتطلب فترة زمنية طويلة يتوقع خلالها أن يستمر الدمار والموت في مستويات غير مقبولة.

إن العبء الثقيل الناجم عن هذا المسعى يجب أن تتحمله البلدان الأفريقية، الأمر الذي نشعر أنه ممكن من خلال التعاون والمساعدة اللذين تقدمهما دول أخرى أعضاء على نحو عاجل. ولو انعدمت هذه القدرة وبات يتعذر تعبئتها بسرعة في وجه هذا الدمار والموت الشديدين فإن الأمن الجماعي سيكون في حالة يرثى لها. إننا نعتقد أنه بدون هذه التدابير، سيستمر القتال إلى أن لا يبقى إلا القليل، ويمكن أن تمتد عدواه

رواندا، لن تتمكن البعثة المعززة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من تحقيق الكثير.

إن الحالة التي سترسل البلدان المساهمة القوات في ظلها هي في الواقع خطيرة للغاية. لذلك، من الضروري ألا يجري تجهيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بالأسلحة على نحو كاف فحسب، بل أيضا أن تعطى أوامر واضحة تسمح لقواتها بأن تدافع بفعالية عن نفسها أو عن الذين يطلب منها حمايتهم.

إن مشروع القرار المعروض علينا واضح بشأن الولاية المحددة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ويحددنا الأمل في ألا يحصل التباس فيما يتعلق بذلك. وتقييد إمداد الأسلحة والذخائر إلى رواندا يأتي أيضا في حينه، ونأمل في أن يجري احترامه على نحو دقيق.

إن وفد بلدي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا، على أمل أن تتمكن البعثة المعززة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من المساعدة على استقرار الحالة في رواندا وأن تثمر قريبا الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى كفالة تحقيق وقف لإطلاق النار وإعادة ترسيخ العملية السياسية السلمية في هذا البلد. ومع ذلك، فإن الضغط لسحب البعثة سيشتد مرة أخرى إذا عجزت الأطراف الرواندية عن وضع حد للأعمال العدائية وأعمال القتل ضمن فترة معقولة. ومن شأن ذلك أن يعني التخلي عن شعب رواندا ليتخبط في الفوضى والضرر المتعمد، ويتحمل قادة رواندا المسؤولية كاملة عن ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لو كان هناك تطور إيجابي في المأساة الرواندية القاسية، لتمثل في الاعتراف العالمي البادي بوضوح بأن المجتمع الدولي يجب أن يصبح معنيا الآن على نحو مباشر. والنهج الذي يسمح للأحداث بأن تأخذ مجراها بينما كانت المحاولات الدبلوماسية تتكشف بغية جمع الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية إلى طاولة المفاوضات أثبت عدم جدواه في ضوء المواقف المتعارضة التي يتخذها المتحاربون. إن مستوى العنف والموت والتشريد بلغ الآن حد المأساة الإنسانية الكبرى

الطرفين الروانديين على تحقيق وقف إطلاق النار والقيام من خلال المفاوضات باستئناف عملية السلم التي بدأت باتفاق آروشا للسلم. وفي الوقت نفسه، يجري توصيل امدادات الاغاثة الانسانية الى اللاجئين بتدفق منتظم. وعلى أساس الاعتبارات الانسانية، وافق مجلس الأمن، بعد مشاورات متكررة، على توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وزيادة عدد أفرادها بغية تحسين الحالة الانسانية والبيئة الأمنية في رواندا، وتخفيف معاناة شعبها. وهذا تجسيد لحسن نية المجتمع الدولي ورغبته الصادقة في تهيئة الظروف اللازمة للاقرار المبكر للسلم والأمن في ذلك البلد. ولذا فان الوفد الصيني سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

لقد تابعنا عن كثب منذ البداية تطور الحالة في رواندا، ويحدونا الأمل الصادق في أن تنتهي الحرب الأهلية نهاية مبكرة وأن يستعاد السلم والاستقرار، وهذه هي نقطة البدء الوحيدة لكي تمضي رواندا على طريق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

وتحقيقاً للهدف المكرس في القرار والهدف النهائي المتمثل باقرار السلم الوطني في رواندا، نرى أنه:

أولاً، ينبغي أن تكف الأطراف الرواندية المتصارعة من الآن فصاعداً عن ذبح أحدها للآخر وأن توافق على وقف إطلاق نار فعال ودائم بحيث تخلق الظروف اللازمة لتحسين الحالة الانسانية وتسوية الصراع عن طريق المفاوضات.

ثانياً، إن اتفاق آروشا للسلم هو الاطار والجسر الذي وافق عليه الطرفان الروانديان للتسوية السلمية للصراع في رواندا. ويتعين على الطرفين أن يقبلا بعدم جدوى حسم المسألة الرواندية بالوسائل العسكرية وينبغي أن يفهما أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية إلا عندما تتحول السيوف بصورة حقيقية الى سكك حراثة بعد وقف إطلاق النار عندما يلتزمان باستئناف عملية السلام التي بدأت باتفاق آروشا للسلم.

ثالثاً، يتعين على الطرفين أن يتعاونوا تعاونا وثيقاً مع الممثل الخاص للأمين العام، ومع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ومع جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي. وفي نفس الوقت، يتعين عليهما أن يعتمدا كل تدبير ممكن لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والمنخرطين في أنشطة الاغاثة الانسانية.

رابعاً، أثناء مسار تسوية الأزمة في رواندا، ينبغي الاستمرار في ايلاء الانتباه لدور منظمة الوحدة

إلى البلدان المجاورة. يجب وقف القتال وإحلال القانون والنظام في هذا البلد الصغير قبل أن ينمحي من الوجود بالفعل.

إننا نؤيد بالكامل دعوة مشروع القرار إلى الدول الأعضاء بالحد من بيع الأسلحة والمواد المتعلقة بها إلى أي طرف من الأطراف الرواندية. إن وقف هذه الشحنات سيكون حاسماً من أجل النجاح الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وعلى الرغم من أن وفد بلدي، كما يتضح، يود أن يرى ولاية أقوى لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فإن عامل الوقف حاسم في الوقت الراهن. ويجدر بنا أن نتخذ خطوات فورية لوقف تصاعد القتال، ومساعدة المدنيين الأبرياء الذين شردتهم الحرب للسيطرة على الأصول الجغرافية الحيوية في رواندا، كما يقترح مشروع القرار. وإذا رأى الأمين العام أن التدابير المطالب باتخاذها غير كافية، يمكن تعزيز ولاية البعثة في المستقبل القريب كي تتضمن سلطة إضافية لوقف القتال.

لذلك، يؤيد وفد بلدي مشروع القرار هذا عن رواندا على مضض، وعلى أمل اتخاذ تدابير فورية.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الحكومة الرواندية والجهة الوطنية الرواندية وقعتا بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ على اتفاق آروشا للسلم. وعقب ذلك الحدث اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الأمر الذي أظهر تأييد المجتمع الدولي لعملية السلم في رواندا. بعد ذلك، شهدت الحالة في رواندا لفترة بعض التطورات الإيجابية.

المؤسف أنه منذ وفاة فخامة اللواء هابياريمانا، رئيس الجمهورية الرواندية، والسيد نتارياميرا، رئيس جمهورية بوروندي، ساءت الحالة على نحو عاجل في رواندا، ولقت الحرب الأهلية البلد بأسره وغاص شعبه في البؤس الأمر الذي ولد هجرة ضخمة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة. إن الحالة الإنسانية في البلد آخذة في الخطورة، والوفد الصيني يشعر ببالغ القلق إزاء هذه التطورات.

مع ذلك لم ينس المجتمع الدولي معاناة الشعب الرواندي. إن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والدول المجاورة لرواندا بذلت مختلف الجهود لمساعدة

والأشخاص المشردين والسكان المدنيين الراضحين تحت التهديد. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بأن تقرير الأمين العام يشير الى توفير المساعدة للذين يحتاجون اليها داخل البلاد لا عوضا عن انشاء المناطق الانسانية الآمنة وإنما بالاضافة اليها. إن مفهوم المناطق الانسانية الآمنة هذه سيجعل من الأسهل دونما شك اقامتها بسرعة معقولة، وهي لن تتطلب قوة تابعة للأمم المتحدة باللغة الكبر.

كما نرى مما له أهمية خاصة ما ورد في مشروع القرار فيما يتصل بفرض حظر على السلاح على رواندا، وهذا أمر حاسم في غياب وقف اطلاق النار. وهنا، ستقع مسؤولية خاصة عن التنفيذ الفعال على عاتق الدول الافريقية المجاورة، ولاسيما فيما يتصل بعدم السماح ببيع الأسلحة أو ايصالها، وعدم السماح بنقل الأسلحة عبر أراضيها.

وفي ضوء الطابع الانساني الملح لعملية الأمم المتحدة هذه، أود أن أؤكد بصفة خاصة على أنه لا بد من الاضطلاع بها بسرعة وكفاءة بحيث يمكن اختتامها بنجاح في فترة قصيرة. وإذا لم تتحقق في تلك الأثناء الشروط اللازمة لمواصلة عملية حفظ السلام في رواندا، وإذا لم يحدث أي تقدم صوب التسوية السياسية، فسيتعين على مجلس الأمن أن يفكر جديا في الاجراءات الاضافية التي يتعين عليه اتخاذها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من المهم أن يطلب المجلس الى الأمين العام في مشروع القرار أن يقدم تقريراً قبل أن نتحرك الى المرحلة التالية من العملية، بحيث يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ القرار الملائم في ضوء التطورات.

كما نسترعي الانتباه الخاص الى ضرورة كفالة أن يجري الاضطلاع بالعملية بصورة اقتصادية.

نحن على اقتناع أكيد بالحاجة الى التنسيق الوثيق بين الجهود التي يبذلها الأمين العام وجهود منظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة لرواندا، والتي نرى أنها لم تستنفذ الفرص للتأثير على الأطراف الرواندية بغية الانهاء السريع للمذبحة العنصرية، وتسوية الصراع، واستعادة عملية السلام في رواندا.

تدين روسيا إدانة قوية الجهود الرامية الى حسم الصراع الجاري في رواندا بالقوة، وتشجع على الانهاء الفوري للعنف والاقتتال في ذلك البلد. ونحن على استعداد للتنسيق الوثيق لأنشطتنا في اطار مجلس الأمن وأنشطتنا الثنائية مع جهود جميع أعضاء المجتمع

الافريقية والبلدان المجاورة لرواندا. ينبغي تشجيعها على ممارسة الضغط السياسي الايجابي، وحث الأطراف على تقديم مزيد من الاسهامات لتحقيق وقف اطلاق النار واستئناف عملية السلم في رواندا.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة

شفوية عن الروسية): نحن في الاتحاد الروسي نشعر بالانشغال العميق إزاء حدة ونطاق مأساة رواندا التي أزهدت بالفعل أرواح عشرات الآلاف من الأفراد المسالمين العزل. ويزداد تفاقم المأساة في ضوء الحالة الصعبة لقراءة مليونين من الأشخاص المشردين واللاجئين، الذين أرغم العديد منهم على ترك وطنهم وطلب المأوى في الدول المجاورة.

ونشاط الأمين العام الرأي في أن المذبحة الدائرة في رواندا التي ألحقت بشعب ذلك البلد معاناة لا توصف هي كارثة انسانية ذات نطاق لم يسبق له مثيل. ومن ثم فإن مجلس الأمن كان على حق في تركيز انتباهه على حسم هذا الجانب الملح من مشكلة رواندا. وبسبب الحاجة العاجلة الى اتخاذ الأمم المتحدة تدبيرا لمعالجة هذه الأزمة الانسانية الحادة وإنقاذ آلاف الأرواح، وإذ نأخذ في اعتبارنا مواقف الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، شارك الوفد الروسي مشاركة نشطة في إعداد النص المطروح على المجلس، وهو من ضمن مقدميه. وفي الوقت ذاته، أثناء إعداد المجلس لمشروع القرار لم نحاول إخفاء قلقنا بأن قرار توسيع عملية الأمم المتحدة في رواندا قد اتخذ بدون ايلاء الاعتبار الواجب لعدد من المعايير الأساسية للاضطلاع بعمليات حفظ السلام، وهي معايير تأكدت في مسار أنشطة الأمم المتحدة ووافق عليها المجلس في البيان الصادر عن رئيسه في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ذلك الصدد، يسرنا بصفة خاصة التغييرات والاضافات التي أدخلت على مشروع القرار اليوم، والتي تتلمس تلبية الشواغل التي أعربنا عنها.

وفي ذلك السياق، يجب أن نؤكد على أننا نرى أن أهم عنصر لكفالة نجاح العملية هو التعاون غير المشروط من جانب الطرفين الروانديين، كما تم التأكيد على ذلك في تقرير الأمين العام (S/1994/565). ويسرنا أن هذا العنصر بارز في نص مشروع القرار.

إننا ننطلق من افتراض أن العنصر المركزي للعملية المقبلة هو انشاء مناطق انسانية آمنة، وفي المقام الأول في مناطق الحدود في رواندا، وذلك لحماية اللاجئين

المؤقت قد اعتمدت، هل لي أن أعتبر أن مشروع القرار قد اعتمد بمجمله؟
لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.
بذلك اعتمد نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، بوصفه القرار ٩١٨ (١٩٩٤).
أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشهد رواندا اليوم أحلك الفترات المأساوية في تاريخها. إن عشرات بل مئات الآلاف من المدنيين يتعرضون للهلاك. ولم يفلت من هذا العنف الجامح أي ملاذ تقليدي - مثل الكنائس أو المستشفيات أو مقار المنظمات الانسانية. وازاء كارثة انسانية على هذا النطاق، لا يسع المجتمع الدولي إلا أن يستجيب.
كان مجلس الأمن قد اضطر إلى تقليص قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي منعت من الوفاء بولايتها. وقد وافق وفد بلادي على ذلك القرار بتردد وأكد في ذلك الوقت على أنه كان اجراء مؤقتا.

وبتصويتنا اليوم لصالح القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، الذي يقر توسيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بزيادة قد تصل إلى ٥٠٠ فرد، فإن وفد بلادي يبدي عزمته على مساعدة شعب رواندا في استعادة السلم والأمن مرة أخرى. والهدف انساني أولا. انه مسألة ضمان حماية السكان المدنيين والسماح بإيصال المساعدة الانسانية. ولكن الهدف على المدى الطويل للأمم المتحدة هدف سياسي. إن الأمم المتحدة عازمة على الاسهام، في الوقت المناسب، في استئناف عملية السلم في إطار اتفاق أروشا الذي لا يزال يمثل السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في رواندا.

وتشيد فرنسا بجهود السلم التي تقوم بها بلدان المنطقة وخاصة الطرف التيسيري التنزاني. ويشيد وفد بلادي أيضا بشجاعة وعزيمة أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الذين يسعون، تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة، إلى حماية السكان المدنيين وتحقيق اتفاق لوقف اطلاق النار والاسهام في استئناف الحوار بين الأطراف. وتناشد فرنسا بالحاح بوقف المذابح، وتحث الأطراف على ابرام اتفاق لوقف اطلاق النار والتعاون

العالمي، ومنظمة الدول الافريقية والدول الافريقية، وذلك بغية معالجة هذه الأزمة الخطيرة في رواندا. ونعتزم أن نبذل كل ما يمكن لكفالة أن يسود السلم والوثام هناك من جديد.
وفي ذلك الصدد، أود أن أعلن أن حكومة الاتحاد الروسي قررت أن توفر كتيبة نقل في موانزا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنزانيا لتقديم المساعدة الانسانية الطارئة للاجئين من رواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت الآن الجزء باء من مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571.

أجري التصويت برفع الأيدي

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

رواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٤ صوتا مؤيدا وصوت معارض واحد. بذلك اعتمد الجزء باء من مشروع القرار.

أطرح الآن بقية مشروع القرار للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بذلك اعتمدت بقية مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571 بالإجماع.

بما أن جميع أجزاء مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/571 بصيغته المنقحة شفويا في شكله

ولكن، في رأينا، ليس هناك حاجة لجعل موافقة المجلس مرهونة بشرط تقديم تقارير جديدة وإجراء استعراض جديد. ونيوزيلندا هي أول من يوافق على أنه ينبغي أن تكون هناك عملية تفاعل مفصلة بين المجلس والأمانة العامة لتجديد وصقل المفاهيم العملية لدى وضع اللامسات الأخيرة على التخطيط في الفترة التي تسبق نشر القوة. وفي الحقيقة، نود أن نرى وضع ترتيبات مؤسسية داخل المجلس لنهج أوثق تجاه جميع العمليات المعقدة التي يشرف عليها المجلس. ولكن لم تكن هناك حاجة في هذه الحالة إلى جعل الوزع مشروطا، كما جرى في الفقرة ٦ من المنطوق.

إننا نحث على تقديم تقرير الأمين العام، بموجب الفقرة ٦، بأسرع ما يمكن، كما نحث على الاضطلاع على وجه السرعة بالمرحلة الثانية من وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الموسعة. إن العبء يقع الآن على عاتق المجلس لانجاح هذه العملية وسنتطلع إلى جميع أعضاء المجلس للوفاء بالتوقعات التي جرى توليدها.

السير ديفيد هنائي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقول إن وفد بلادي يأسف أيضا للجهة ومحتوى البيان الأول الذي أدلى به أمام المجلس هذا المساء باسم حكومة رواندا. لقد كان بودنا أن نرى إدانة للفظاعات المرتكبة، والعديد منها تم ارتكابه في أجزاء البلاد الواقعة تحت سيطرة الحكومة، بأسلوب أقوى مما فعله.

لقد رُوع العالم بحجم المأساة التي حدثت في رواندا. وهي ليست مأساة يمكن أن تجد أي استجابة دولية سهلة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تفرض نهاية لإراقة الدماء. ولا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين إزاءها. إن قائد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا والموظفين فيها ما فتئوا يضطلعون بعمل هائل في أصعب الظروف. ومن الصحيح أن تضاف الآن مهام جديدة إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة من أجل مساعدة السكان المدنيين. ويجب أن تكون الأولوية الآن لضمان الوزع المبكر للقوات المطلوبة للقيام بهذه المهام. ومن السليم أن تركز هذه العملية الموسعة للأمم المتحدة سينصب على الناحية الإنسانية. ومن الضروري ضمان إيصال الإغاثة الإنسانية الكافية على نحو سريع وفعال إلى المشردين داخل رواندا وإلى اللاجئين في

مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من أجل استعادة السلم في البلاد.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انني مضطر لأن أبدأ، للأسف، بالقول بأن وفد بلادي يرى أنه ما كان ينبغي للمتكلم الأول في مناقشتنا أن يتكلم. أقول هذا لسببين: أولا، إن وفد بلادي يرى أنه لا يمثل دولة. فهو لا يتمتع بصفة شرعية، وإنما هو مجرد ناطق باسم فئة. وما كان ينبغي له أن يجلس في موضع متميز على هذه الطاولة. ثانيا، لقد قدم لنا، من وجهة نظر وفد بلادي، تشويها مخزيا للحقيقة.

لقد صوت وفد بلادي لصالح القرار ٩١٨ (١٩٩٤). لكن لا يمكن أن أخفي خيبة أمل وفد بلادي من أن هذا القرار لا يقر سوى مرحلة أولى متواضعة للغاية من وجود الأمم المتحدة الموسع الذي نعتبره ضروريا في رواندا.

وفي حقيقة الأمر، هناك بعض العناصر الهامة واليجابية للغاية في هذا القرار. فهو يتضمن التزاما بالعودة إلى رواندا بولاية جديدة لحماية المدنيين المعرضين للخطر، ولتوفير الأمن لعمليات الإغاثة الإنسانية. كما أنه يؤشر بوضوح تام إلى ضرورة تمتين وجود الأمم المتحدة بما فيه الكفاية وإلى أن القوة ستستعمل إذا لزم الأمر ضد أولئك الذين يهددون المناطق المحمية والسكان المحميين. وهو يفرض حظرا الزاميا على توريد الأسلحة إلى رواندا ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا بشأن التحقيق في جرائم الحرب والابادة الجماعية المرتكبة في رواندا خلال الأسابيع الأربعة الماضية. لكن هذا القرار ينقصه ما هو ضروري بالفعل.

لقد اقترح وفد بلادي قبل عشرة أيام مشروع قرار يتوخى جميع العناصر الواردة في هذا النص ويتضمن، علاوة على ذلك، عنصرا رئيسيا آخر: التزام المجلس بعملية تبدأ بمهمة حماية المدنيين المعرضين للخطر في مختلف المواقع داخل رواندا. والمرء لا يمكن أن يتوقع بجدية أن توفر الأمم المتحدة الدعم لكل مدني معرض للخطر في رواندا. وحتى إذا وزعت القوة بالكامل على النحو الذي ننشده، فإن العملية ستأخذ وقتا وسيصعب تغطية البلاد برمتها. ونحن جميعا نعلم أنه ليس بوسع أية عملية أن تفعل سوى ما هو ممكن في حدود الموارد المتاحة.

ولهذا، فإنني في التقرير التالي للأمين العام بشأن الحالة في رواندا أتوقع أن تُدرس العوامل التالية عن كثب:

مفهوم محدد للعمليات؛ توفر الموارد؛ موافقة الأطراف؛ التقدم صوب وقف إطلاق النار؛ مدة الولاية. وبتخاذ هذا القرار، تعتقد حكومة بلادي أن المجلس قد اتخذ الخطوات الصحيحة للبدء في تقديم المعونة والأمل للضحايا الأبرياء. ولكن مهما كانت جهود الأمم المتحدة، فإن المفتاح الحقيقي لمشاكل رواندا هو في أيدي الشعب الرواندي. وفي رواندا، هذا يعني أن أعمال القتل - من جانب جميع الأطراف - يجب أن تتوقف. فأعمال القتل يجب أن تتوقف، ليس فقط بين المتحاربين المسلحين، ولكن بوجه خاص تلك المذابح التي ترتكب بحق المدنيين العزل التي أودت حتى الآن بحياة عشرات الألوف. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف أن توافق على عدم عرقلة عمليات الأمم المتحدة التي توفر المساعدة الإنسانية والحماية للمشردين واللاجئين. وفي هذا الصدد من الأهمية الحاسمة أن تحترم جميع الأطراف بشكل مطلق حرمة الموظفين وصانعي السلام التابعين للأمم المتحدة. فإذا استطاعت الأطراف أن تدلل على استعدادها للوفاء وقدرتها على الوفاء بهذه المقتضيات البسيطة والحيوية لأية عملية فعالة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة، فسيكون المجتمع الدولي مستعداً لتقديم المساعدة وقادراً على ذلك.

إن الحالة في رواندا مروعة وصعبة وتخضع للتغيير المستمر. والقرار الذي اتخذناه اليوم يعترف بضرورة الرد السريع الذي يخضع للاستعراض المستمر لمواجهة الحالة في البلاد على أكمل وجه. ونأمل في أن يكون إجراء المجلس حافزاً لاقناع الطرفين بوقف سفك الدماء فوراً. وإلا، فإننا سنتطلع إلى مزيد من تقارير الأمين عن الكيفية المثلى لتنفيذ القرار المتخذ اليوم. وبروح الأمل هذه المشوبة بالقلق تؤيد الولايات المتحدة الإجراء الذي اتخذته المجلس اليوم.

السيد فالتي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية شهر نيسان/أبريل، تتطور الأحداث في رواندا بشكل مأساوي. لقد جرى قتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، وشُرد أكثر من مليون نسمة بفعل العنف الذي اندلع. ونشهد أزمة إنسانية مروعة ذات أبعاد هائلة. وأبقى مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره

البلدان المجاورة. ونأمل في أن يساهم جميع المانحين في هذا البرنامج بسخاء. وقدمت حكومة بلادي ٥ ملايين دولار منذ بداية الشهر الماضي لأعمال الإغاثة الإنسانية في رواندا وجوارها.

ويجب ألا تغيب عن أنظارنا ضرورة تحقيق وقف لإطلاق النار بين الأطراف ووضع عملية السلم ثانية على المسار الصحيح. واتفاق أروشا ما زال يشكل الأساس الناجع الوحيد للوفاق الوطني في رواندا. ونرحب في هذا السياق بجهود الأمين العام وممثله الخاص ومنظمة الوحدة الإفريقية والدول المجاورة، ونشجعها على مواصلة العمل البناء من أجل تحقيق هذا الهدف.

وفي الوقت نفسه، يجب على طرفي النزاع أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية التي منحها المجلس توا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ولا يمكن للأطراف أن تتملص من مسؤوليتها عن الأحداث في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وإن الذين يسيطرون على المناطق التي وقعت فيها المذابح يجب أن يتصرفوا، وأن يتصرفوا الآن، لوقف إراقة الدماء. وإن رسالة المجلس بهذا الشأن، في بيانه المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وفي قراره الحالي، كانت رسالة واضحة أشد الوضوح وينبغي الانصياع لها.

السيد أندرفورث (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن صرخات الضحايا في رواندا قد سمعت تستصرخ مجلس الأمن أن يعمل. إن ضخامة الكارثة الإنسانية في ذلك البلد المضجوع تتطلب العمل. وقد جهد هذا المجلس من أجل صياغة استجابة تجمع بين الملاءمة والفعالية. وتوخينا لذلك قطعنا أشواطاً فائقة لسببين.

أولاً، تريد الولايات المتحدة أن تنجح الأمم المتحدة في رواندا، وفي جميع عملياتها لحفظ السلم. ولضمان نجاحها، نريد أن نضع غايات ووسائل قرارات المجلس في وضع متوازن.

ثانياً، نعتقد أن المبادئ التوجيهية المبينة في البيان الرئاسي للمجلس وهو البيان المؤرخ ٣ أيار/مايو هي الطريق الصحيح لتقييم نجاعة بعثة ما، ونريد أن نضمن أننا نتابع، ضمن حدود الإمكان، تلك العملية في مداولاتنا.

يتعلق بالحالة في رواندا يخبرنا بأن مليوني شخص تقريبا قد شردوا وأن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد لجأوا إلى البلدان المجاورة.

وتقدر بعض المصادر عدد القتلى بحوالي ٢٠٠ ألف شخص. إن هذه الحالة المروعة - التي لا يمكن أن يكون لها أي مبرر بغض النظر عن المبررات التي قدمت مساء اليوم - تحتم على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير يتم تنفيذها على الفور للوفاء بأكثر الاحتياجات إلحاحا للمدنيين في رواندا، بما فيهم العديد من اللاجئين والمشردين مما يسهم في توفير الحماية والأمن لهم وتقديم الدعم والمساعدة لايصال المساعدة الانسانية.

وفي هذا السياق الانساني قرر مجلس الأمن توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بموجب القرار ٩١٢ (١٩٩٤) وتوسيع نطاق القوة الى مستوى ٥ ٥٠٠ فرد يتم وزعهم بصفة تدريجية وعلى مراحل. ونؤكد على أهمية تعاون الطرفين مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في تنفيذ ولايتها ولاسيما في مهمة ضمان عدم اعاقا إيصال المساعدة الانسانية الى من هم بحاجة اليها.

علاوة على ذلك، لا بد للطرفين أن يحترما احتراماً تاماً أمن أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وأمن الذين يقومون بمهام ذات طابع انساني في رواندا.

وليس الهدف من هذا الحل سوى تخفيف حدة المأساة الانسانية التي أشرنا اليها. وإن إعادة توجيه عملية أروشا للسلم سعيًا الى تحقيق المصالحة التي، رغم صعوبتها، ليست مستحيلة أمر يتوقف على طرفي الصراع. لهذا السبب نرى أنه من الضروري أن تبذل الجهود من أجل وقف إطلاق النار وأن يفرض مجلس الأمن، في هذا السياق، حظر أسلحة الزاميا على رواندا وأن يدعو المنظمات الدولية الى الامتثال الصارم له.

ونأمل أن يتم التحقيق الكامل في الانتهاكات المنهجية للقانون الانساني في رواندا وكذلك الانتهاكات الوحشية للحق في الحياة والممتلكات، وفي الانتهاكات التي أصابت العالم بأسره بالذهول. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي بذلها المفوض السامي لحقوق الانسان، السفير خوسيه أيا لا لاسو في هذا المجال الهام الذي هو سبب وجود مسؤولياته.

منذ استئناف الصراع، وما فتئ يتصدى للحالة بغية أن يتمكن من الاستجابة من خلال عمل ملموس.

ومما يؤسف له أن الجهود الحميدة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فضلا عن جهود منظمة الوحدة الافريقية، من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف لم تثمر بعد.

ونظرًا للظروف السائدة نتقف مع رأي الأمين العام بأن من الضروري أن تدرس الأمم المتحدة التدابير التي يمكنها اتخاذها حتى قبل تحقيق وقف إطلاق النار. ولهذا السبب صوتت حكومة بلادي مؤيدة القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، الذي ينص على توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وذلك كي تتمكن من المساهمة في تحقيق الأمن والحماية للأشخاص المشردين، واللاجئين والمدنيين الذين يتعرضون للخطر في رواندا.

وبالإضافة إلى ذلك، ستمنح البعثة ولاية توفير الأمن والدعم لتوزيع مؤن الإغاثة وعمليات الإغاثة الإنسانية. ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة ستكون مكرسة لضمان وسائل توفير معونات الإغاثة الطارئة للمحتاجين في رواندا كمهمة ذات أولوية. بيد أن هذا ينبغي ألا يكون الهدف الأوحد لوجودها في هذا البلد المحاصر. وينبغي كذلك لبعثة الأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدور الوساطة بين الأطراف وذلك ليس فقط لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، بل أيضا لكي تستأنف فوراً عملية السلم التي ينص عليها اتفاق أروشا للسلم.

إن وفد بلادي يؤيد الوزع السريع للقوة الموسعة لبعثة الأمم المتحدة بوصفه أمراً أساسياً للتنفيذ الناجح لولايتها، التي جرى توسيعها بموجب القرار الذي اتخذته المجلس توا. والبرازيل قد أيدت اتخاذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، الذي جاء بوحى من التوقع أن الجهود المحددة لبعثة الأمم المتحدة ستمكن من التخفيف من محنة الملايين في رواندا والاستجابة إلى الحاجة الملحة لاستعادة الظروف من أجل استئناف عملية السلم.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): منذ اندلاع الأحداث في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وما رافق ذلك من عنف ومذابح فظيعة منتظمة، غرقت رواندا في أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. والتقرير الوافي الذي قدمه إلينا الأمين العام والذي

بالكف فورا عن ارتكاب هذه الأعمال الخطيرة بما في ذلك التحريض على العنف الذي تم عن طريق البث الاذاعي كما هو معروف لدى الجميع.

كما يؤسفنا مثل أعضاء المجلس الآخرين أن نستمتع اليوم في المجلس الى تعليل يقترب من محاولة لتبرير أعمال نعتبر أن لا مبرر لها.

وسيتابع وفد اسبانيا عن كثب تطور الأحداث في رواندا، ولاسيما الحالة الانسانية والمخاطر المستمرة المحيطة بالسكان المدنيين.

ومن ثم، نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا للمنطقة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان السفير أيلالا لاسو، ونحن ننتظر باهتمام كبير التقرير الذي طلبه المجلس من الأمين العام عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت طوال هذا الصراع في رواندا.

وأود أيضا أن أشير الى أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قد اعتمدوا لتوهم في بروكسل اعلانا يحث الطرفين على أن يعمدا فورا الى وضع حد لأعمال القتل واحترام اتفاق أروشا الذي ما زال يشكل أفضل أساس للمصالحة الوطنية. وأكد الوزراء الأوروبيون من جديد أيضا التزامهم بتوفير المساعدة الانسانية لجميع السكان المعوزين، وقرروا، في هذا الصدد، ارسال بعثة رفيعة المستوى الى المنطقة.

إن القرار الذي اتخذناه توا ليس إلا خطوة أولى في البحث عن حل دائم للصراع في رواندا. وان التقديرات بمقتل حوالي ٢٠٠ ألف شخص وبوجود حوالي مليوني لاجئ ستترك آثارا يصعب محوها. وقد آن الأوان لمناشدة الحس السليم أن يتفق الطرفان على وقف اطلاق النار واستئناف المفاوضات التي ستتيح استئناف عملية السلم.

ان وزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا الموسعة على مراحل بتعاون نشط من جانب البلدان الافريقية وبقية المجتمع الدولي سيمكن الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها بأقصى قدر من الكفاءة وسيضمن توفير المساعدة الانسانية للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر. ويجب على الطرفين الروانديين أن يفهما أن التنفيذ الكامل لمهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا يتوقف في نهاية المطاف على دعمهما وتعاونهما واحترامهما الكامل لأمن وحرية حركة أفراد البعثة والمنظمات الانسانية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أنؤكد على المبادرات التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الافريقية بهدف وضع حد للصراع وأن ألاحظ الشجاعة التي تحلت بها قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا. ونظرا لجسامة الأحداث نناشد أيضا المجتمع الدولي بأكمله لزيادة المساعدة الانسانية المقدمة الى شعب رواندا.

السيد يانينيز - بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن اتخاذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤) الذي اشترك وفد اسبانيا في تقديمه أمر يسر وفد اسبانيا. فالقرار، بناء على اقتراح من الأمين العام، يوسع نطاق وحجم ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بغية المساهمة في سلامة وحماية المشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في رواندا، وفي توفير الدعم والأمن للمساعدة الطارئة والمعونة الانسانية.

وعلى غرار الاعلان الذي أصدره المجلس في ٣٠ نيسان/أبريل، فإن القرار الذي اتخذناه توا نتيجة لمناقشات مكثفة في مشاورات غير رسمية يبين قلق أعضاء المجلس حيال تردي الحالة الانسانية في رواندا والأهمية التي نعلقها جميعا على الاهتمام الى طرق فعالة للتخفيف من حدة هذه الأزمة ذات الأبعاد الجسيمة التي تلم بذلك البلد.

وتقتضي الضرورة التأكيد على رفض المجتمع الدولي للعنف الذي حل برواندا عقب حادث سقوط الطائرة الذي أودى بحياة رئيسي رواندا وبوروندي. ونحن ندين بقوة أعمال القتل التي تعرض لها العديد من المدنيين في رواندا والتي لا تزال مستمرة دون عقاب.

إن حكومة اسبانيا التي جعلت حماية حقوق الانسان من المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية تروعا التقارير التي وردت من العديد من المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام حول الانتهاكات المنهجية والجلية والشاملة للقانون الانساني الدولي في رواندا. لهذا السبب نضم صوتنا الى صوت أعضاء المجلس الآخرين في التذكير بأن قتل أفراد مجموعة اثنية بهدف تدمير تلك المجموعة جزئيا أو كليا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي. هذا اضافة الى أن أي تحريض مباشر وعام على العنف بهدف تدمير مجموعة عرقية أو اثنية يشكل في حد ذاته جريمة من هذا النوع. ولذا وجه المجلس نداء عاجلا الى الطرفين

الشهر المنصرم. والواقع أن منظمات حقوق الإنسان بحثت بنشاط عن الأدلة المباشرة للمذابح في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية التي معظمها من التوتسي. وحتى الآن لم يجدوا من الأدلة ما يذكر.

هناك إذن ٢٠٠ ٠٠٠ روح أزهقت من التوتسي، من جملة سكان يقاربون المليون - ٢٠ في المائة من كل التوتسي في رواندا. ويمكن لكل منا أن يقدر عدد الأرواح التي تمثلها هذه النسبة المئوية في بلده وبالنسبة لشعبه. وهذا الوضع يوصف بأنه أزمة إنسانية كما لو كان الأمر مجاعة أو ربما كارثة طبيعية. أما من وجهة نظر وفدي، فالوصف الصحيح هو الإبادة الجماعية.

الآن، وكما هو معروف، تستعر حرب أهلية في رواندا منذ ١٩٩٠. ولكن حتى الحرب الأهلية، مهما كانت مفزعة في حد ذاتها، ليست عذرا - ولا مبررا - للإبادة الجماعية. وسواء كانت حربا أهلية أم لا، فإن مئات الآلاف من المدنيين الذين وقعوا ضحية للجزائريين لم يكونوا في الخطوط الأمامية، بل كانوا بعيدين في أعماق البلاد، بلا صلة ظاهرة بالجبهة الوطنية الرواندية عدا خلفيتهم الإثنية. وهنا تكمن البراءة الحقيقية لأولئك الذين نصفهم جميعا بصورة آلية بـ "المدنيين الأبرياء".

لقد أشارت اتفاقات أروشا لعام ١٩٩٣ إلى الطريق المؤدي إلى حسم الصراع المدني. وكنتيجة لاتفاق أروشا، تم توسيع الحكومة التي سيطر عليها الرئيس هابياريمانا لتشمل شخصيات مرموقة كانوا يعارضونه سياسيا. وفي مقدمتهم رئيسة الوزراء السيدة أغاثي أولينغيويimana. ويجدر التذكير بأنها وشخصيات أخرى معارضة من الهوتو كانوا من أوائل ضحايا الرعب الذي أطلق عنانه مؤيدو الرئيس هابياريمانا بعد وفاته.

من الفاعل؟ من هذا الذي يرتكب هذه الفظائع البشعة؟ بالطبع ليس الشعب الرواندي بصفة عامة، سواء من الهوتو أو غيرهم. هذه الفظائع ارتكبتها الحرس الرئاسي الذي أنشأه الرئيس هابياريمانا. ارتكبتها عناصر من القوات الحكومية الرواندية الموالية له. ارتكبتها المليشيات والدرك. ارتكبت بأوامر من المقربين للرئيس هابياريمانا وبتحريض من الاذاعات المثيرة التي يبثها راديو ميلز كولنز. هذه محطة اذاعة خاصة، ولكن يملكها إناس مقربون للرئيس الراحل. ولا يخطئ أحد في ذلك: ان تحريض وسائط الاعلام على

أخيرا، إن فرض حظر الأسلحة على رواندا يؤكد من جديد تصميم المجتمع الدولي على احتواء الأعمال القتالية وتغادي تصعيد الصراع الذي يمكن أن ينتشر، إن لم تتم السيطرة عليه في الوقت الملائم، خارج حدود ذلك البلد ويزعزع استقرار البلدان المجاورة ويترك أثرا سلبيا للغاية على المنطقة برمتها.

وبالتالي، فعلى الجميع أن يعملوا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع عن طريق جهود الأمين العام وممثلته الخاص، إلى جانب الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وبلدان المنطقة، وبصفة خاصة رئيس تنزانيا بوصفه ميسرا لعملية السلام.

ويحدونا الأمل في أن يصغي الطرفان الروانديان إلى مناشدات المجتمع الدولي وأن يتعاونوا بحسن نية في تلك الجهود بإبرام وقف لإطلاق النار واستئناف عملية أروشا للسلام. وإذا لم يفعل ذلك فسيتمحلان مسؤولية جسيمة إزاء شعبيهما والمجتمع الدولي بأسره. السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نادرا ما كان التماسيح في نهر الكاجيرا والطيور الجارحة فوق رواندا أسعد حظا مما هي الآن. فهي تتغذى على جثث ألوف وألوف من الأطفال والنساء، ومئات منهن حوامل، والرجال الذين قطعت أجسادهم خلال الأسابيع الستة الأخيرة على أيدي ما تبين أنه أشر نظام على الإطلاق.

لقد تضمنت المذابح ٤ ٠٠٠ قتلوا في كيبهو؛ ٥٠٠ ٥ قطعت أوصالهم في سيهندا؛ و٨٠٠ اغتيلوا في كيزغورو؛ و٥٠٠ قتلوا في روكيرا؛ و٥٠٠ ذبحوا في كيبونغو؛ و٤ ٠٠٠ آخرين قتلوا في شانغي، وهي أبرشية في سيانغوغو، و٢ ٠٠٠ في ميبيريبي، وهي أيضا في سيانغوغو. وهي نفس سيانغوغو التي حوصرت فيها على ما يبدو آلاف عديدة لأسابيع في استاد دون أي إغاثة. وما من شك في أن المرء يتساءل ما إذا كان الموتى أفضل حظا من الأحياء.

هذه مجرد بعض المذابح التي نعرف عنها بفضل منظمات حقوق الإنسان والكنيسة الكاثوليكية. ولا يسع المرء إلا أن يخمن العدد الإجمالي للضحايا. وقد قدر الأمين العام عدد القتلى بـ ٢٠٠ ٠٠٠.

تشير جميع التقارير إلى أن هذه الفظائع ارتكبتها الهوتو الجزائريون - وهذه الكلمة نادرا ما انطبقت بهذه الدقة - ضد جيرانهم التوتسي. والآن، نجد من ينحو باللائمة "بالتساوي"، ومن يقول بأنه لا بد أن تكون هناك أيضا فظائع ارتكبتها التوتسي ضد الهوتو في

ولا يزال وفدي مقتنعا بأنه إذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المجاورة لها دور هام في الجهود المبذولة لوقف المذبحة المستمرة واستعادة السلم في رواندا، فإن الأمم المتحدة لها دور حاسم أكبر في حشد المساعدة الدولية لذلك البلد المضطرب. والواقع إننا نعتقد أن مصداقية الأمم المتحدة ستهتز إذا كانت في أوقات الأزمات تنهرب وتتخذ مواقف يتبين بعد التأمل أنها خاطئة.

ترى نيجيريا أن المهام التي تواجه المجتمع الدولي الآن في رواندا ذات ثلاثة أبعاد، انساني وأمني وسياسي. وجميعها متشابكة تشابكا وثيقا. فعلى المستوى الانساني ثمة حاجة إلى مساعدة عاجلة لتلبية احتياجات ما يقدر بمليون شخص من النازحين داخليا و ١,٥ مليون شخص يعانون من نتائج المجاعة الشديدة والجفاف اللذين عانت منهما البلاد قبل اندلاع الأعمال القتالية الحالية.

وبالإضافة الى ذلك، هناك أيضا آلاف اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة ينبغي تلبية احتياجاتهم على نحو عاجل.

وعلى مستوى الأمن، هناك حاجة عاجلة لمساعدة دولية لوقف المذبحة المستمرة وتوفير بيئة مستقرة وآمنة. ويعتبر توفير الأمن أمرا حيويا ليس فحسب من أجل آلاف المدنيين والمشردين، ولكن أيضا من أجل تسهيل عمل الأمم المتحدة ووكالات الاغاثة الانسانية الأخرى في رواندا.

وعلى صعيد الاهتمام السياسي، إن الجهود الدولية - سواء كانت على مستوى الأمم المتحدة أو على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية - ينبغي أن تركز على الهدف الأكبر وهو تحقيق وقف فوري لاطلاق النار وتسوية سياسية دائمة في اطار اتفاق أروشا للسلم.

وإن القرار الذي اعتمدناه توا يوفر جهدا ملموسا لمواجهة الاحتياجات الملحة لرواندا، ولا سيما في مجال المساعدات الانسانية. وبالمقارنة بالخفض الجذري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا لمستوى القوة الذي تم في القرار ٩١٢ (١٩٩٤) الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، يخول القرار الحالي وزع قوة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا تبلغ ٥٠٠ جندي.

وإن التركيز في توسيع البعثة يتصل بالمساعدة الانسانية. أولا، انها تسهم في أمن وحماية المدنيين وفي استتباب وصون المناطق الإنسانية الآمنة، ولا سيما

الكرهية الاثنية المذكورة في ديباجة قرارنا المقصود به محطة اذاعة ميلز كولنز على وجه التحديد.

لقد طلبنا من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التحقيقات في هذه الفضائح. والسفير ايلالا لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، يعالج بنشاط هذه المسألة. وبعد أن نتلقى التقرير نريد أن نعرف من المسؤول عن الفضائح. ثم نريد أن نعرف كيف نقدم المسؤولين للعدالة. لأنهم بالقطع لا يمكن أن يفلتوا من العدالة.

اليوم، شارك وفد بلادي في تبني قرار ييسر العودة إلى رواندا - وهي شيء تأخر أكثر من اللازم بالقطع بالنسبة لمئات الألوف الذين فقدوا أرواحهم بالفعل، ولكنه يأتي في الوقت المناسب على ما نأمل لوقف استمرار الأعمال الوحشية. إننا نقرر زيادة عدد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتعزيز ولايتها. وفي مقدمة أولوياتها مساعدة التعساء الذين يعيشون في بؤس وخطر في عمق البلاد. ولكنها لن تتورط في الحرب المدنية، وإن كان وقف اطلاق النار سيؤدي حتما إلى تسهيل وظيفتها الانسانية.

في الشهر الماضي أصيب مجلس الأمن بصدمة شديدة، وذهل غير مصدق ازاء بشاعة المذابح التي اندلعت. وكان اهتمامنا الأول بسلامة أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا التي ينقصها الرجال والبنادق والسكاكين والولاية. لقد خفضنا قوتها ولكن ليس قبل فقدان عشرة من الشبان الشجعان. وحتى مع هذه القوة المخفضة تمكنت البعثة في جملة أمور من حماية أرواح ألوف مؤلفة من التعساء في كينغالي - وإن لم تستطع أكثر من ذلك. إن حكومتي تحيي شجاعة أفراد البعثة وتنحني أمام رفاقهم الشهداء وتثني على ثبات قائدها. كما نحیی العمل الذي لا يكل الذي تنجزه مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية التي قامت بالكثير لاطلاعنا على الطبيعة الحقيقية للصراع في رواندا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لنيجيريا.

لقد أوضح وفدي في عدة مناسبات في المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع أن الحالة في رواندا مضجعة بصفة خاصة وتتطلب حلا استثنائيا إلى حد بعيد. صحيح أن المرض اليأس يتطلب علاجا يائسا.

ونحث الدول الأعضاء على الاستجابة على نحو عاجل لطلب الأمين العام بتقديم قدرة دعم سوقية من أجل الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا على مستوى قوتها الموسعة ودعمها في الميدان.

كلمة أخيرة: رغم أن نيجيريا صوتت لصالح مشروع القرار هذا، فإن لدينا تحفظات على جانبين. أولاً، إننا لا نشعر بالرضا إزاء الطريقة التي يجري بها تناول المسائل الأفريقية التي تطرح على المجلس بصفة عامة. ثانياً، إننا لسنا سعداء بالنسبة لفحوى الفقرة ٧ من منطوق القرار الحالي، التي توحى بأن المرحلة الثانية لوزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ستعتمد على عدة شروط، بما فيها قرار اضافي أو إجراء اضافي من جانب المجلس. إننا نتوقع أن تؤدي المرحلة الثانية لوزع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا إلى زيادة حجمها إلى ٥٠٠ ٥ جندي، أو إلى أقرب ما يكون من ذلك الرقم وحسب الحاجة، كما طلب الأمين العام في تقريره. وفي هذا السياق، أوضحت نيجيريا فعلاً نيتها في الاسهام بقوات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا بعد توسيعها. ولهذا نطالب الدول الأعضاء بالاستجابة على نحو عاجل وبطريقة مناسبة لطلب الأمين العام. إننا نهيب بالمجتمع الدولي ألا يتخلى عن المدنيين الأبرياء في رواندا، لأننا إن تخلينا عنهم إنما نكون قد خذلنا أنفسنا. فنحن، بعد كل شيء، جزء من نفس الإنسانية الواحدة.

أستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس. ليس هناك متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٠١/٤٥ .

بالنسبة للمشردين واللاجئين؛ وثانياً، إنها تقدم الأمن والدعم لتوزيع امدادات الاغاثة وعمليات الاغاثة الانسانية. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، في ممارستها لهذا الدور، مخولة اتخاذ الاجراء المناسب للدفاع عن نفسها وعن الأفراد الدوليين الآخرين وغيرهم في المناطق الآمنة.

وبينما يعتبر التركيز الأساسي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا الموسعة، انسانياً، فإن القرار الحالي يطلب أيضاً بأن توقف جميع أطراف الصراع الأعمال العدوانية فوراً، وأن توافق على وقف اطلاق النار وانهاء العنف الطائش والمذبحة المطبقة على رواندا. وفي هذا السياق، يدعو الأمين العام وممثلته الخاص، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة، الى مواصلة جهودهم من أجل وضع تسوية سياسية في رواندا في اطار اتفاق أروشا للسلم. ويعتقد وفدي أن من الأهمية بمكان أن ندرس الغرض السياسي الأوسع نطاقاً لمشاركة الأمم المتحدة في رواندا بالمساعدة على تحقيق وقف اطلاق النار والمساعدة على تعزيز عملية السلم.

إن العناصر الهامة الإضافية للقرار الحالي تتضمن طلباً الى الأمين العام بتقديم تقرير عن الانتهاكات المحتملة للقانون الانساني الدولي في رواندا منذ اندلاع الأعمال العدوانية الحالية وفرض حظر أسلحة لمنع بيع وتسليم الأسلحة والمواد الأخرى ذات الصلة بجميع أنواعها داخل رواندا. وإننا نؤمن ايماً راسخاً بأن هذين الإجراءين سيسهمان في خفض مستوى العنف ومن ثم يعززان آفاق العودة الى السلم في ذلك البلد على نحو مبكر.

في الختام، نشارك في الثناء على جهود الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي واصلت تقديم المساعدة الانسانية وغيرها من أشكال المساعدة إلى رواندا في ظروف بالغة الصعوبة. ونشني أيضاً على الجهود الدؤوبة لمنظمة الوحدة الأفريقية وحكومة تنزانيا التي تستهدف إعادة عملية السلم الى ما كانت عليه.